الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الاثنين 25 رمضان 1441 هـ/18 مايو 2020 – السنة الثالثة عشرة – العدد 3698 E

الوسط

Monday 18th May 2020 - 13 th year - Issue No.E 3698

التجارة ترصد 59 جمعية وأسواقاً مركزية للتأكد من انسيابية تسليم المواد الغذائية

قالت وزارة التجارة والصناعة إن فرقها رصدت 59 جمعية تعاونية وأسواقا مركزية ومحال تجارية وصيدلية خلال جولاتها التفتيشية وراقبت 50 فرعا للتموين للتأكد من مدى انسيابية سير عمليات البيع وتسليم المواد الغذائية لمستحقيها والوقوف على مدى التزامها والمحافظة على ثبات أسعار المنتجات.

وقالت (التجارة) في بيان أمس الأحد ان فرقها مستمرة في جولاتها التفتيشية وذلك في ظل القرارات المعمول بها بشأن الإجراءات المعنية لمواجهة تداعيات انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

وذكرت أن مركز الطوارئ التابع لها استقبل 193 شكوى عبر الخط الساخن (135) مشددة على ضرورة الالتزام بالقانون لما تمر به البلاد من ظرف استثنائي مشيرة الى أنها وفرقها التفتيشية ستكون بالمرصاد لكل من تسول له نفسه استغلال الظرف الحالي.

أصبحت غير قادرة على الاستمرار في تغطية التكاليف الثابتة لأكثر من شهرين إضافيين

إعلان الحظر الكلي يدفع نصف الشركات للخروج من الدورة الاقتصادية

كشف استطلاع أجرته شركة Bensirri Public Relations حول مدى «تأثر الشركات الكويتية بكوفيد–19» أن 56% من الشركات المحلية غير قادرة على الاستمرار في تغطية التكاليف الثابتة لشهرين إضافيين جرّاء تعطيل الأعمال وفرض الحظر الجزئي في كافة أرجاء البلاد منذ 22 مارس 2020 إلا أنه وبعد مرور شهرين على الأزمة لا تزال الأسواق مغلقة والتكاليف الثابتة دون معالجة، الأمر الذي من المؤكد سيزداد سوءًا في شهر مايو الحالي بعد تطبيق الحظر الكلي في 11 مايو 2020.

وبيّن الاستطلاع الذي شمل على ردود 498 من أصحاب الأعمال والرؤساء التنفيذيين لشركات كويتية بأن تغطية التكاليف الثابتة تعد أهم تحدي يواجه الشركات التي يمثلونها حيث قام 56% من الشركات بطلب المرونة في تسديد الإيجار بينما قام 21% بفرض إجازة بدون راتب للموظفين مما يخالف قانون العمل وهي إجراءات أجبرت الشركات على اتخاذها في غياب القرارات الاقتصادية المحفزة.

وبدورها قالت مريم أنور العيسى، مسؤول اتصال في شركة Bensirri Public Relations وأحد أعضاء فريق إعداد الاستطلاع وتحليل نتائجه: «منذُ بدء الأزمة وحتى اليوم، قام 45% من أصحاب الأعمال بتعليق نشاطاتهم إلا أن الأزمة في بدايتها وعدم القدرة على تغطية التكاليف الثابتة له أثر مضاعف على الاقتصاد حيث أنه مدخل لتسريح العمالة وإغلاق النشاط وإعلان الإفلاس دون غطاء قانوني مما سيخلق جدل قانوني وتصبح الأزمة على القطاع الخاص أزمتين الأولى كوفيد19– والثانية قضائية في المحاكم.»

وبالإشارة إلى التحفيزات المناسبة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تصدر معالجة التكاليف الثابتة القائمة حيث حدد 60% من أصحاب الأعمال والتنفيذيين المشاركين في الاستطلاع أن أولوية الدعوم يجب أن تكون الإعفاء من الإيجار بموجب قانون أو مرسوم، تلتها في المرتبة الثانية طلب 53 % منهم منحة مالية مباشرة لتغطية التكاليف التشغيلية لمدة 6 أشهر.

وعن إعلان البنك المركزي السماح للبنوك تقديم قروض ميسرة للشركات المتضررة، أوضح الاستطلاع أن 81% من أصحاب الأعمال لا يرون بأن السياسات الحكومية تنفعهم لا سيما بعد إعلان الحظر الكلي الأمر الذي صعّب عليهم الوصول للمصارف والحصول على التمويل.

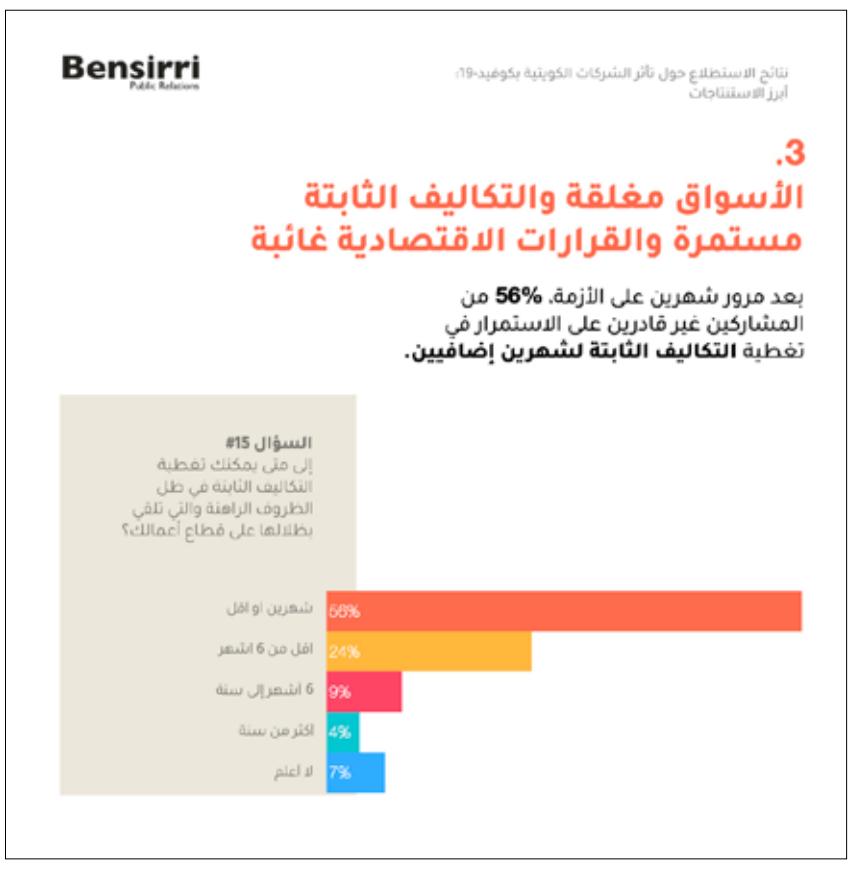

البورصة تستهل تعاملات الأسبوع على ارتفاع المؤشر العام 87.8 نقطة

استهلت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع أمس الأحد على ارتفاع مؤشر السوق العام 87.8 نقطة ليبلغ مستوى 4787 نقطة بنسبة صعود بلغت 1.87 في المئة. وتم تداول كمية أسهم بلغت 89.8 مليون سهم تمت عبر 5010 صفقات نقدية بقيمة بلغت 17.6 مليون دينار كويتي.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 18.4 نقطة ليبلغ مستوى 4079.3 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.45 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 31.05 مليون سهم تمت عبر 1425 صفقة نقدية بقيمة 1.4 مليون دينار.

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 122.5 نقطة ليبلغ مستوى 5147.04 نقطة بنسبة صعود بلغت 2.44 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 58.7 مليون سهم تمت عبر 3585 صفقة بقيمة 16.2 مليون دينار. في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 26.6 نقطة ليبلغ مستوى 3960.5 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.68 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 18٫5 مليون سهم تمت عبر 1022 صفقة نقدية بقيمة 1.1 مليون دينار. وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (مراكز) و(تسهيلات) و(وطنية د ق) و(السور) أما شركات (أهلي متحد) و(بيتك) و(دانة) و(الدولي) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (ايفا فنادق) و(ايفا) و(دانة) و(سكب ك) الأكثر انخفاضا.

«الجزيرة» تحوّل مواقفها إلى مركز للفحص السريع Covid-19 بالسيارة

دعماً للجهود التي تقوم بها دولة الكويت لمكافحة وباء فيروس "كوفيد19–"، وضعت طيران الجزيرة إمكانياتها تحت خدمة وزارة الصحة وحوّلت مواقف Park|Fly في أرض المطار إلى مركز للفحص السريع لـ Covid–19 حيث تقوم وزارة الصحة بالفحوصات على الأفراد وهم في سيارتهم.

وكان الفريق الهندسي في طيران الجزيرة قد جهّزهذه المرافقبحسب المتطلبات والمواصفات الصارمة التي نصّت عليها الفرق المعنية في وزارة الصحة. وفي حديثه عن الاستعدادات التي تمّت لتجهيز المركز، قال رئيس مجلس إدارة طيران الجزيرة، مروان بودي: "إن موقع وحجم المواقف الطويلة الأمد الخاصة بطيران الجزيرة Park|Fly مثاليةلتشييد مركز الفحص السريع وتم تجهيزه بحسب احتياجات وزارة الصحة. لنا الشرف بأن نكون في خدمة الكويت وشعبها والمساهمة بقدر الإمكان في الجهود الجبارة التي تقوم بها حكومتنا. تبقى أصولنا ومواردنا البشرية تحت تصرّف دولة الكويت وشعبها."

ويقوم الفريق الهندسيفي طيران الجزيرة بتشييد مركزاً ثانياً للفحص السريع في استاد جابر الأحمد وبحسب المواصفات والمعايير ذاتها التي تنصها وزارة الصحة.

تقشف وضرائب وفرض رسوم للتغلب على الخسائر

ميزانيات الدول العربية على موعد مع شهور عجاف

قررت أغلب دول المنطقة، اتخاذ إجراءات تقشفية بجانب الحزم التحفيزية لتخفيف الأضرار، مع تفاقم الخسائر المالية لاقتصاداتها بسبب تداعيات تفشي جائحة "كورونا"، ما يُنبيء الشعوب بموعد مع "شهور عجاف قد يطول أمدُها".

واتجهت الدول العربية إلى تقليص الإنفاق العام في ظل تداعيات "كورونا" على الميزانيات الحكومية، في مقدمتهم السعودية وعُمان ودبي، بينما لمحت عدد من الدول حول إجراءات تقشفية محتملة بالفترة المقبلة كمصر والعراق.

السعودية

قررت السعودية (أكبر اقتصاد بالمنطقة)، وقف صرف بدل غلاء المعيشة لمواطنيها بدءاً من يونيو المقبل، كإحدى أدوات ترشيد الإنفاق الذي باشرت تطبيقه مؤخرا، لمواجهة تراجع الإيرادات الناجمة عن هبوط أسعار النفط، والتبعات الاقتصادية لجائحة كورونا.

كما زادت نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5 بالمئة إلى 15 بالمئة، بدءاً من يوليو 2020.تأتي هذه الإجراءات، استكمالاً للقرارات المتخذة مسبقاً بخفض الإنفاق في الميزانية بنسبة 5 بالمئة وتجميد نشاطات وإلغاء أخرى، للحد من تفاقم الآثار السلبية للأزمة من مختلف جوانبها الصحية والاجتماعية والاقتصادية على البلاد.

وتبلغ قيمة الإجراءات التقشفية بالمملكة نحو 100 مليار ريال (26.66 مليار دولار)، شملت إلغاء أو تمديد أو تأجيل لبعض بنود النفقات التشغيلية والرأسمالية، لعدد من الجهات الحكومية، وخفض اعتمادات عدد من مبادرات برامج تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى للعام المالي.

دبي

أصدرت إمارة دبي، الشهر الماضي، تعميماً بشأن خفض الإنفاق الرأسمالي بواقع النصف على الأقل، وتقليص النفقات الإدارية والعامة بما لا يقل عن 20 بالمئة، ووقف التعيينات الجديدة حتى إشعار آخر، لتجنب تداعيات الفيروس.

وأبلغت دبي، جميع الهيئات الحكومية بتعليق جميع مشاريع التشييد التي لم تبدأ حتى إشعار آخر، وعدم السماح بأي زيادات في الإنفاق لمشاريع البناء الجارية.

ونص التعميم على خفض المصروفات الرأسمالية بحد أدنى 50 بالمئة، مع الأخذ بعين الاعتبار إيقاف العمل بالمخصصات المالية لبنود (السيارات، الأثاث، البرمجيات، جميع المبالغ المخصصة للاستبدال والإحلال).

بينما نفت وزارة المالية الإماراتية، وجود أي خطط في الوقت الراهن لرفع ضريبة القيمة المضافة البالغة 5 بالمئة أسوة بالسعودية.

مصر

بالنسبة لمصر، أوعز رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، لأعضاء حكومته البدء بتنفيذ خطة لضبط وترشيد النفقات، في خطوة تهدف لمواجهة التبعات الاقتصادية والمالية لجائحة كورونا.ونقل إعلام محلي عن مدبولي قوله، إن القرار الحكومي يتزامن "مع الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها العالم حاليا بسبب تداعيات جائحة كورونا"، معربا عن أمله ألا تطول هذه الفترة.

والأسبوع الماضي، رفعت الحكومة توقعاتها لعجز ميزانية السنة المالية الحالية 2019 / 2020، حتى 7.9 بالمئة، صعودا من 7.2 بالمئة بحسب توقعات سابقة.

عُمان

كما قامت سلطنة عمان إجراءات تقشف إضافية في نفقات موازنتها للعام الجاري، لمواجهة التبعات الاقتصادية السلبية لتفشي جائحة كورونا، وهبوط أسعار النفط الخام. وفي هذا الصدد، أصدرت وزارة المالية العمانية الشهر الماضي، 13 منشورا ماليا تستهدف خفض الإنفاق العام بقيمة 500 مليون ريال بميزانية السلطنة خلال عام 2020.

وزادت السلطنة من إجراءاتها، وقامت، الأربعاء، بإجراء تخفيض إضافي بنسبة 5 بالمئة على الموازنة المعتمدة لجميع الوحدات المدنية والعسكرية والأمنية لعام 2020، ليصبح إجمالي التخفيض بنسبة 10 بالمئة.

البحرين

وأعلنت البحرين، خفض إنفاق الوزارات والهيئات الحكومية بنسبة 30 بالمئة لمساعدة البلد على اجتياز تداعيات تفشي فيروس كورونا.

كما ستعيد أيضا جدولة بعض مشاريع الإنشاءات والاستشارات، كي لا يخرج الإنفاق عن الحد المقرر في ميزانية 2020 ولإفساح المجال لتمويل متطلبات أخرى يفرضها انتشار الفيروس.

الكويت

أقرت الحكومة الكويتية، إعادة النظر في أرقام ميزانية العام المالي 2020 / 2021 الذي بدأ مطلع أبريل 2020.وتتضمن التوصيات، قيام وزارة المالية بإعادة النظر في الميزانية بما يحقق أقصى ترشيد ممكن في بنودها، من خلال إلزام الوزارات والمؤسسات بتخفيض 20 بالمئة على الأقل، تعادل نحو 4.5 مليار دينار.

وشملت المقترحات، عدم المساس بالبند الأول "الرواتب والأجور"، وتأجيل جميع المشاريع الإنشائية التي لم يجر التعاقد عليها، كذلك إعادة النظر في المشتريات العسكرية والعمل على تأجيل أو تخفيض حجم المشتريات.

تراجع حيازة دول الخليج لسندات الخزانة الأميركية 14.1 بالمئة

تراجعت استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي، في أذون وسندات الخزانة الأمريكية، بنسبة 14.1 بالمئة، على أساس شهري في مارس الماضي إلى 239.8 مليار دولار. جاء ذلك، مدفوعا بمبيعات جماعية مع تفشي فيروس "كورونا" الذي أفقد النفط، مصدر الدخل الرئيس لدول مجلس التعاون، نحو ثلثي قيمته في أسوأ أداء فصلي تاريخيا. وبلغت استثمارات دول مجلس التعاون في أذون وسندات الخزانة الأمريكية، 279 مليار دولار حتى فبراير السابق له.

وأظهرت بيانات وزارة الخزانة الأمريكية الصادرة، أمس الأحد، أن السعودية أكبر حائزي دول الخليج في السندات الأمريكية، باستثمارات 159.1 مليار دولار حتى نهاية مارس، مقابل 184.4 مليار دولار حتى نهاية فبراير الماضي.

إنكماش الاقتصاد الصيني لاول مرة منذ 28 عاماً

شهدت الصين انكماشاً اقتصادياً لأول مرة منذ 28 عاماً، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل أكثر من 70 مليون شخص على خلفية ظهور فيروس كورونا في مدينة ووهان (وسط) وتحوله إلى وباء.

وبعد ظهور الفيروس لأول مرة في ديسمبر 2019 بمدينة ووهان عاصمة مقاطعة خوبي التي بلغ عدد ساكانها نحو 60 مليون نسمة، وأنتشاره في المدن والمقاطعات المجاورة، توقفت الحياة في المقاطعة ومحيطها. وتسببت التدابير التي أتخذتها السلطات الصينية في المقاطعات الأخرى من البلاد من إغلاق للمصانع، والشركات والمحلات التجارية لفترة معينة، في حدوث انكماش اقتصادي.

من بينها بوينغ وسيتي جروب وفيسبوك ووالت ديزني وبنك أوف أميركا

صندوق «الاستثمارات العامة» السعودي يقتنص فرصاً بشركات عالمية كبرى

أشارت بيانات السوق الأميركية إلى أن صندوق الاستثمارات العامة "صندوق الثروة السيادي السعودي" يملك حصصا في 24 شركة بنهاية الربع الأول من العام الجاري، بعضها يعد فرصا اقتنصها الصندوق بالتزامن مع هبوط أسعار أسهم عديد من الشركات العملاقة حول العالم بفعل تداعيات جائحة كورونا.

وتبلغ قيمة تلك الحصص نحو 9.8 مليار دولار، وتتوزع تلك الاستثمارات على قطاعات حيوية تشمل البنوك، النفط والطاقة، التكنولوجيا، صناعة الطيران، النقل، السياحة، الإعلام والترفيه، البنية التحتية "سكك حديدية"، الأدوية، نظم الاتصالات، والأغذية والمشروبات.

وكان النصيب الأكبر من تلك الشركات قي قطاع التكنولوجيا المستفيد الأكبر من أزمة كورونا، حيث يملك الصندوق في ست شركات في القطاع تمثل ربع الشركات التي يستثمر فيها الصندوق، يليه قطاع الطاقة بخمس شركات، ليمثل القطاعان معا نحو نصف الشركات المملوكة من الصندوق في الأسواق الأميركية.

وتصدرت شركة أوبر تلك الشركات، بقيمة 2.03 مليار دولار، ثم شركة بي بي البريطانية "نفط وطاقة" بقيمة 827.8 مليون دولار، وشركة بوينغ الأميركية "صناعة الطيران" بقيمة 713.7 مليون دولار.

رابعا بنك سيتي جروب "من أكبر البنوك الأميركية" بقيمة 522 مليون دولار، ثم شركة فيسبوك التي تعد ضمن أكبر عشر شركات في العالم "تكنولوجيا" بـ521.9 مليون دولار، وفندق ماريوت العالمي "سياحة" بـ513.9 مليون دولار، وشركة والت ديزني "إعلام وترفيه" بـ495.8 مليون دولار.

كما يملك الصندوق حصة قيمتها 490.9 مليون دولار في شركة سيسكو "تكنولوجيا"، و487.6 مليون دولار في بنك أوف أميركا وهو أيضا بين أكبر بنوك الولايات المتحدة، و483.6 مليون دولار في شركة شل التي تعد ثالث أكبر شركة نفط في العالم، و481.1 مليون دولار في شركة سنكور للطاقة وهي شركة كندية متخصصة في النفط الصخري.